تحولات الهجرة الدولية إلى موريتانيا: مقاربة طولية للديناميات الديمغرافية والسوسيومجالية والاقتصادية للمقيمين الأجانب من سنة 1977 إلى سنة 2023

Transformations in International Migration to Mauritania: A Longitudinal Approach to the Demographic, Socio-Spatial, and Economic Dynamics of Foreign Residents from 1977 to 2023

محمد عالي المختار التقي*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، موريتانيا،

mtaki@flsh.e-una.mr

تاريخ الارسال:11-08-2026 تاريخ القبول:17-09-2026 تاريخ النشر:30-09-2026

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى انتقال موريتانيا من فضاء استقطاب وظيفي وعبور لدى المهاجرين إلى مجال استقبال ولجوء وعمل واستقرار نسبي. وقد اعتمد هذا البحث مقاربة تحليلية طولية وخرائطية تستند إلى مقارنة معطيات التعدادات العامة للسكان والمساكن، إلى جانب الاستفادة من المسوح الميدانية والتقارير المتعلقة بالهجرة الوافدة إلى موريتانيا. وقد خلصت نتائج هذا البحث إلى أن موريتانيا أصبحت مجال هجرة متعدد الوظائف تتداخل فيه الهجرة للعمل والعبور بالهجرة للجوء والإقامة النسبية، مع تفاوتات واضحة حسب الجنسية والموقع الجغرافي والوضعية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، المهاجرين الدوليين، التحليل الطولي، موريتانيا.

Abstract

This research examines the extent to which Mauritania has shifted from a space of functional attraction and migratory transit to a territory of reception, asylum, employment, and relative settlement. The study adopts an analytical, longitudinal, and cartographic approach based on a comparative analysis of data from the General Population and Housing Censuses, supplemented by field surveys and reports on immigration in Mauritania. The study concludes that Mauritania has become a multifunctional migration space in which labour migration, transit migration, asylum, and relative settlement intersect, with significant disparities according to nationality, geographical location, and economic status.

Keywords: *migration; international migrants; longitudinal analysis; Mauritania.*

المؤلف المرسل*

مقدمة:

يرتبط موقع موريتانيا بوظيفة جيو-مكانية مزدوجة، فمن جهة هو مجال استقبال قديم للعمالة الأجنبية المرتبطة بالتشييد والصيد والخدمات في دولة فتية لا زالت في مرحلة من مراحل التشييد والبناء، ومن جهة أخرى يمثل هذا الموقع نقطة عبور وارتكاز ضمن شبكات الهجرة العابرة للحدود. وفي هذا السياق تؤكد الدراسات والمسوح حول موضوع الهجرة في موريتانيا على أن جذور الهجرة الوافدة إلى موريتانيا تعد أقدم من موجات العبور نحو أوروبا، لارتباط تلك الهجرة منذ الاستقلال بحاجات السوق الحضرية الناشئة وبسد العجز في اليد العاملة والخبرات في بعض القطاعات (Anna DI BARTOLOMEO, *et all,* 2010, P: 2).

وتنبع خصوصية وديناميكية الهجرة الدولية نحو موريتانيا فيما يمنحه الموقع الحدودي-الساحلي لموريتانيا والرابط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، من خصائص جيواستراتيجية. فالحدود الطويلة مع مالي والسنغال، والواجهة الأطلسية الممتدة للبلد، جعلا من موقعه مجال تقاطع للمسارات البرية والبحرية للهجرة، كما جعلا من بعض مدنه ولاسيما نواكشوط ونواذيبو وروصو والشامي، عقدا مجالية محورية تتجاوز فيها هجرة العبور مع هجرة الاستقرار والعمل (OIM., 2020, P : 5-7.). ويفسر هذا الوضع ضمن المقاربة الجغرافية لعوامل الجذب وعوامل الطرد، والتي تعتبر أن الهجرة هي نتاج للتفاوتات بين مجالات الطرد (بسبب الأزمات أو المجاعات والفقر أو النزاعات والحروب) ومجالات الجذب (حيث فرص الاستقرار والعمل)، مع أن هذه المقاربة تظل قاصرة مالم تُستكمل بدراسة شبكات الهجرة التي تُبرز دور العلاقات الاجتماعية في توجيه الهجرة واستدامتها (الخناشي، محمد، 201، ص: 25). وفي هذا السياق يعد التقاطع التاريخي والمشترك الثقافي بين المكونات الاجتماعية داخل موريتانيا، وانتمائها الإفريقي لبلدان جنوب الصحراء أحد العوامل التي تخفف غالبا، من كلفة الاندماج الاجتماعي والثقافي لدى المهاجرين، ولاسيما لدى الأفارقة منهم وبالخصوص القادمين من دولتي مالي والسنغال.

وهو الاندماج الذي نسعى في هذا البحث إلى تفكيك بعض تجلياته، من خلال دراستنا لتحولات الهجرة الدولية الوافدة إلى موريتانيا استنادا إلى مقاربة طولية إحصائية للبيانات حول الديناميات الديمغرافية والسوسيومجالية والاقتصادية للمقيمين الأجانب خلال فترة معتبرة ممتدة بين سنتي1977 و2023، هادفين من خلال ذلك إلى الوقوف على أبرز ملامح تلك التحولات وعلى مدى انعكاسها على مستوى استقرار وتراكم المخزون الأجنبي في البلد من الوافدين المقيمين.

-إشكالية وتساؤلات البحث: لقد انطلقنا في هذا البحث من التساؤل المحوري عن ملامح تحولات الهجرة الدولية إلى موريتانيا خلال الفتر 1977-2023، وعن مدى انتقال موريتانيا من فضاء استقطاب وظيفي محدود للمهاجرين العابرين والباحثين عن العمل إلى مجال استقبال واستقرار نسبي أكثر تعقيدا.

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية هي: ما مدى تطور أعداد الأجانب المقيمين خلال الفترة 1977-2023؟ وما هي ملامح تغير البنية العمرية والنوعية والحالة الاجتماعية لديهم خلال تلك الفترة؟ وما هي اتجاهات التحول العامة في خصائص التعليمية والمهنية؟ وكيف أعادت هذه الديناميات تشكيل الخارطة المجالية للمهاجرين داخل وخارج موريتانيا؟ وإلى أي حد يسمح التحليل الطولي لملامح تلك الدينامية بالقول إن موريتانيا انتقلت من بلد عبور مؤقت إلى بلد استقرار النسبي دائم؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة انطلقنا من فرضية رئيسية مفادها هو انتقال موريتانيا من بلد هجرة عبور إلى بلد هجرة مستقرة شبه دائمة بمرور الزمن لدى العديد من الجنسيات المهاجرة؛ نتيجة تداخل خصائص أنماط مختلفة من الهجرة والعبور والعمل واللجوء، بتطور الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمهاجرين واندماجهم المحلي في الحياة النشطة في البلد. ذلك أن النظر دائما للهجرة نحو موريتانيا من زاوية العبور

الى الوجه الأوروبية وحدها، يحجب ما قد ينسجه المهاجرون من علاقات عمل وسكن موارد للاندماج والاستقرار أو مواصلة الهجرة، كما أستنج ذلك؛ وقد بينت دراسات المغرب وموريتانيا أن النظر إلى بلد العبور من زاوية الوجهة الأوروبية وحدها يحجب ما ينتجه المهاجرون داخله من علاقات وعمل وسكن وموارد للاندماج أو مواصلة الحركة، كما أشارت الى ذلك بعض الدراسات (Mohamed, Timéra,. (2009), P :177).

المقاربة المنهجية المعتمدة ومصادر البيانات: لقد استندنا في هذا البحث إلى مقاربة تحليلية طولية تربط الزمن بالمجال وبالبنية الاجتماعية والاقتصادية، تجمع بين التحليل الزمني لتطور أعداد المهاجرين المقيمين في موريتانيا، وبين القراءة المجالية لتوزيعهم، والتحليل البنيوي لخصائصه الديمغرافية والاجتماعية والتعليمية والمهنية. وقد استندنا أساسا، إلى التعدادات العامة للسكان والمساكن خلال سنوات: 1977-1988-2000-2023-2023؛ فضلا عن التقارير الميدانية حول الهجرة ولاسيما الهجرة إلى مدن نواكشوط ونواذيبو والشامي؛ وإلى بعض الدراسات العامة حول سوق العمل والهجرة في موريتانيا.

وتقوم مقارنة البيانات في مقاربة هذا البحث على إعادة بناء التحول في خصائص المهاجرين بين خمس سنوات إحصائية، تسمح برصد تغير أعداد المهاجرين وتركيبيتهم الديموغرافية والاجتماعية والسوسيو-مجالية والاقتصادية. ولصعوبة تتبع المسار الفردي للمهاجر أو تحديد توقيت انتقاله بين العمل والبطالة أو العبور والاستقرار؛ فقد استكملنا التحليل الإحصائي بمصادر بيانات نوعية ومسوح حضرية تتيح الاقتراب من مسارات ودوافع البقاء لدى المهاجرين، دون دمج نتائجها تلقائي في سلسلة البيانات الإحصائية المعتمدة نتيجة اختلاف وحدات المعاينة وفترات جمع البيانات ونتيجة الاختلاف حول تعريف المهاجر. وذلك رغم العقبات الكبيرة التي واجهتنا في هذا الإطار والمتعلقة أساسا بصعوبة النفاذ إلى بيانات الهجرة في موريتانيا نتيجة غياب إطار مؤسسي موحد لنشر البيانات وتحديد المفاهيم والإجراءات لدى الجهات المنتجة لها.

2. مسار كمي طويل ومتحول للمهاجرين والمقيمين الأجانب

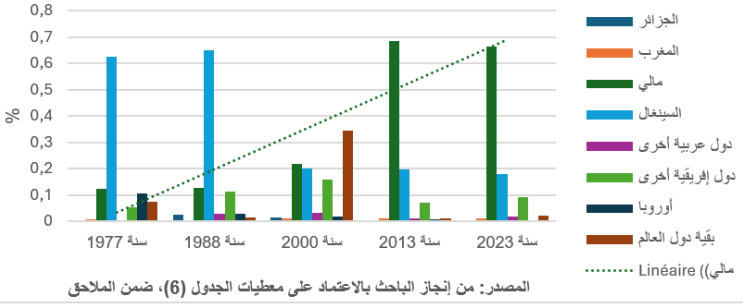
يقصد بالمهاجر الدولي كل شخص يقيم في بلد غير بلد ميلاده أو جنسيته لمدة زمنية معينة، سواء كانت قصيرة أو طويلة، مع تمييز إحصائي بين "الهجرة مدى الحياة" القائمة على مكان الميلاد، و"الهجرة الحديثة" القائمة على مكان الإقامة السابقة، وهو التمييز الذي تعتمد عليه معظم التعدادات السكانية، بما في ذلك التعدادات السكانية في موريتانيا (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، ص: 5).

ولئن قُصد بالمهاجر الدولي كل شخص يقيم في بلد غير بلد ميلاده أو جنسيته لمدة زمنية معينة فإننا نميز إحصائيا بين "الأجنبي" و"المهاجر الدولي". لأن الأجنبي يحدد بواسطة الجنسية، بينما يحدد المهاجر الدولي بواسطة بلد الميلاد أو مكان الإقامة السابقة أو الانتقال بين بلدين خلال فترة مرجعية محددة. ويترتب عن ذلك أن السكان الأجانب في موريتانيا لا يمثلون جميع المهاجرين الدوليين بالضرورة؛ إذ قد يشمل بحثنا الأجانب المولودين في البلد الذين بم يخوضو بالضرورة تجربة انتقال دولية. ولذلك فإن اعتماد الجنسية في التعدادات السكانية التي اعتمدناها يجعل النتائج أقرب إلى تحليل ودراسة "المخزون الأجنبي المقيم" منها إلى قياس مجمل الهجرة الدولية بمعناها الديمغرافي. وبناء عليه فإن الزيادة في أعداد الأجانب في البلد ونسب نموهم خلال الفترة 1977-2023، لا تمثل بالضرورة عدد الوافدين خلال تلك الفترة؛ لأنها حصيلة ناتجة عن تغير أعداد الوافدين والمغادرين والوفيات وتغيير الجنسية لدى الأجانب المقيمين في البلد.

وفي هذا السياق كشف القراءة الطولية على مستوى الخارطة الدولية للمهاجرين والمقيمين الأجانب في موريتانيا خلال الفترة المدروسة، عن تحول بنيوي عميق في مصادر الهجرة الوافدة إلى موريتانيا، وفي الخريطة الجغرافية لأصول المهاجرين والمقيمين الأجانب في البلد. وتتمثل أبر ملامح ذلك التحول في انتقال مركز ثقل المهاجرين المقيمين من السنغاليين إلى الماليين. حيث كان السينغاليون يمثلون نسبة 65.07% من مجموع الأجانب سنة 1988،

مقابل نسبة الماليين التي لم تتجاوز حينها 12.92%؛ قبل أن تنعكس صورة ذلك التوزيع بشكل واضح في السنوات الأخيرة، حتى بلغت نسبة الماليين سنة 2023، 66.44% مقابل 18.19% للسينغاليين. مرفعة خلال تلك الفترة كلها بمقدار 53.52 درجة مئوية، وبنسبة نمو بلغت 7,58% على امتدادا الفترة بين 1977و2023، بينما تراجعت نسبة السنغاليين بنحو 46.88 نقطة. ولا يعني انخفاض الحصة السنغالية بالضرورة أن عدد السنغاليين ظل يتراجع باستمرار؛ حيث ارتفع عددهم مجددا بعد سنة 2000، لكن نموهم كان أبطأ بكثير من نمو المقيمين الماليين. ويعكس هذا التغير تحولا بارزا في مصادر الهجرة ووظائفها، كما تراجع في المقابل الوزن النسبي للأوروبيين وبعض الدول العربية وظلت جالية المغاربة وبقية الأفارقة من بين المكونات الأقل عددا، وإن عرف بعضها نموا عدديا مضطردا في السنوات الأخيرة (بيانات الجدول: 1، ضمن الملاحق) (الشكل: 1).

الجدول (1): التطور النسبي للأجانب المقيمين في موريتانيا، حسب أصولهم الجغرافية خلال الفترة (1977-2023)

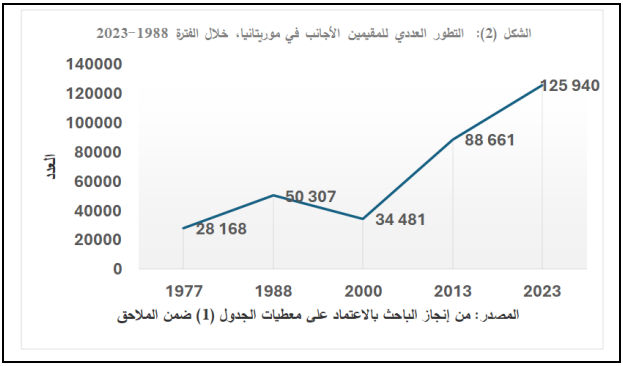


المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (6)، ضمن الملاحق

وتكشف بيانات هذا الشكل التحول البنيوي في أعداد المقيمين الأجانب من السنغاليين والماليين، عن تغير طبيعة الهجرة نفسها نحو البلد، من هجرة عمل وحدود جنوبية إلى هجرة أكثر اتصالا باللجوء والأزمات الإقليمية والتموضع الشرقي-الحضري داخل موريتانيا. وهو ما يشير إلى أن التحول في أعداد المقيمين الأجانب في موريتانيا لم يكن نتيجة جاذبية اقتصادية

ثابتة، بل تأثر بطبيعة العلاقة العلاقات الحدودية للبلد، بدأ بالأزمة الموريتانية–السنغالية مطلع التسعينيات، وانتاء بأزمة لجوء أعداد كبيرة من المواطنين الماليين إلى البلد واتساع فرص العمل الحضري والساحلي والمنجمي كذلك. ومن ثم، فإن سنة 2000 لم تمثل في مسار هذا التحول سوى نقطة انعطاف في السلسلة العددية أكثر من كونها مجرد انخفاض عابر للمقيمين الأجانب.

ويظهر المسار الكمي للهجرة الدولية الوافدة إلى موريتانيا ونمو أعداد الأجانب المقيمين من جهة، أن البلد انتقل من مرحلة التأسيس الوظيفي للهجرة الأجنبية إلى مرحلة أكثر تقدما؛ ففي سنة 1977 لم يتجاوز إجمالي الأجانب المقيمين 28,168، قبل أن يرتفع عددهم إلى 50,307 سنة 1988، ثم إلى نحو 88,661 سنة 2013. بعد انخفاض في أعدادهم وصل إلى 34,481 سنة 2000،، ليصل العدد مؤخرا إلى نحو 125940 مقيم سنة 2023، بحسب سلسلة البيانات التي اعتمدناها (RIM, ONS, 1988, p: 25 ; et ANSADE, 2024, P :14.) (الشكل: 2).



ويظهر من خلال تحليل بيانات الشكل السابق أن نمو السكان الأجانب لم يتخذ مسارا خطيا، بل مر بمراحل متباينة. حيث ارتفع العدد بنحو 78.6% بين سنتي 1977 و1988، قبل أن ينخفض بنحو 31.5% بين سنتي 1988 و2000، ليتضاعف لاحقا بأكثر من

مرتين ونصف بين سنتي 2000 و2013، ثم يواصل الارتفاع بنسبة 42% خلال العقد التالي. وهكذا لم تكشف القراءة الزمنية لتلك الأعداد والنسب بأن أعداد المقيمين الأجانب في البلد لم تعرف نموا بسيطا متصلا وإنما مرت بثلاث لحظات أساسية: أولها التوسع قبل 1989، ثم التراجع المرتبط العائد في جزء كبير منه إلى تراجع أعداد السينغاليين نتيجة الأزمة الموريتانية-السنغالية في التسعينيات، ثم الانفجار العددي بعد 2000 بفعل تداخل ظروف اللجوء المالي مع التطورات التي شهدها البلد وانفتاحه الأكثر على محيطة خلال العقود الأخيرة.

3. دينامية التوزيع المجالي للأجانب وسوق العمل المهاجر

لأن الهجرة هي ظاهرة معقدة تتقاطع فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث لا يمكن اختزالها في مجرد حركة مكانية بسيطة للسكان (الخماشي محمد، 2011، ص: 12). فإن الدراسات والمسوح الحديثة حول الهجرة الدولية في موريتانيا، تفيد أن استقدام اليد العاملة الأجنبية ظل مكونا بنيويا في تشكل السوق الموريتانية الحديثة، خاصة في فروع البناء والصيد والخدمات وبعض المهن التي عرفت ندرة نسبية في العرض المحلي، وتؤكد نتائج الدراسات والمعطيات الحديثة في هذ الإطار أن أغلب ملامح الاندماج الاقتصادي للأجانب في البلد يتم داخل سوق عمل مرن ضعيف الحماية وقوي الارتباط بالقطاع غير المهيكل (Eleonora Castagnone, 2024, PP: 12 et 17-18).

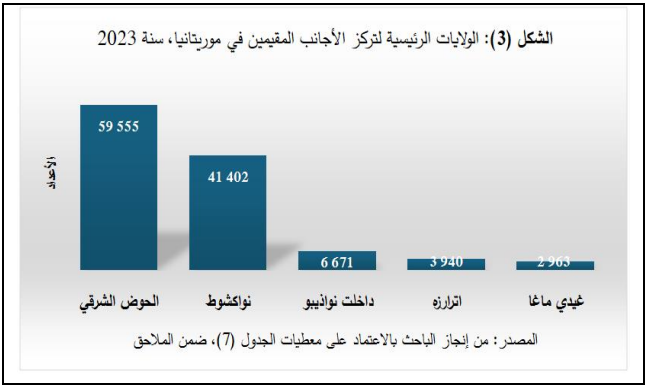
وفي هذا السياق تكشف نتائج تحليل المعطيات حول المقيمين الأجانب وسوق العمل في البلد، أن الزيادة الأشد وقعت في فئة العاطلين عن العمل، التي سجلت معدل نمو سنوي بلغ 3,91%، مقابل نسبة 3,50% للمشتغلين ونسبة 3,60% لمن هم خارج قوة العمل. ويعكس ذلك أن اتساع المخزون الأجنبي لم يقترن باندماج مهني متكافئ، بل رافقه نمو أسرع للباحثين عن العمل والفرص المستقرة. وإن كان لا ينبغي تفسير البطالة بمعزل عن اختلاف أوضاع اللاجئين والوافدين الجدد إلى البلد والعمال الموسميين، وبمعزل عن سيادة القطاع غير

المهيكل في سوق الشغل لدى الأجانب، ما قد يؤدي إلى ضعف تصريح الأجانب حين يتم إحصاؤهم، بحالة النشاط لديهم، وإلى تذبذب الوضع بين العمل والبطالة لدى المقيمين الأجانب. حيث أظهرت نتائج المسح والني حول الهجرة في موريتانيا سنة 2009، أن اليد العاملة الأجنبية تركزت أساسا في أنشطة الخدمات والعمل المنزلي والتجارة الصغيرة والبناء والصيد، وهي الأنشطة التي تنتمي أغلبيتها للقطاع غير المهيكل في موريتانيا (OIM, 2019, P: 19-20). ويظهر هذا النمط من الاندماج الاقتصادي ضمن ما يصفه بعض الدراسات حول الهجرة بـ"الاقتصاد الهش للمهاجرين"، حيث يتمركز المهاجرون في قطاعات منخفضة الحماية معرضة للتقلبات الاقتصادية، وهو ما يعكس العلاقة الوطيدة بين الهجرة غير النظامية واتساع القطاع غير المهيكل في اقتصادات البلدان النامية (OIM. 2020, P: 95).

وعلى مستوى الخارطة المحلية للمقيمين الأجانب، والجغرافيا الحضرية لسوق العمل المهاجر، تبين نتائج تحليل سلسلة البيانات المدروسة أن الأجانب المقيمين داخل موريتانيا لا يتوزعون توزيعا متجانسا، بل يتمركزون في عقد ترابية واضحة، على رأسها الحوض الشرقي وولايات نواكشوط وداخلت نواذيبو، مع بروز فضاءات حضرية جديدة كالشامي، ويفسر هذا التمركز تداخل ثلاثة تأثير الحدود واللجوء في الشرق، وجاذبية العمل الحضري في العاصمة، والاقتصاد البحري والميناني في المناطق الساحلية (OIM, 2023, pp. 9-10). وهو تمركز يعكس ما يمكن وصفه بـ"إعادة إنتاج الجغرافيا الهجرية"، حيث تتشكل أقطاب جديدة للهجرة وفق منطق الفرص الاقتصادية (المناجم، الصيد، الخدمات) ومنطق الحماية (المخيمات الحدودية)، ما يحول المجال الوطني لاحقا إلى فضاء متعدد الوظائف الهجرية. حيث تبرز بيانات الجدول (7) انتقال جزئيا لثقل لأعداد لمهاجرين والمقيمين الأجانب في موريتانيا في السنوات الاخيرة، من منطق جاذبية المراكز الحضرية الصرف إلى منطق الانتشار والاستقرار في الحدود الشرقية للبلاد، مع استمرار الوزن الحاسم لمدينتي نواكشوط ونواذيبو (الشكل: 3)، حيث استحوذت ولايات الحوض الشرقي ونواكشوط مجتمعة على

نحو 80.17% من مجموع الأجانب سنة 2023، وترتفع تلك النسبة إلى 85.47% بإضافة ولاية داخلت نواذيبو، وإلى نحو 90.95% عند إضافة ولايتي اترارزه وغيدي ماغا.

ويعد الارتفاع الشديد في الحوض الشرقي المؤشر المجالي الأوضح على أثر اللجوء المالي في إعادة تشكيل خارطة المهاجرين. كما يكشف هذا التركيز للمقيمين الأجانب في البلد، أن الهجرة لا تنتشر بالتناسب مع مساحة الولايات أو حجام سكانها، بل تتجه نحو عقد محددة تؤدي وظائف مختلفة وظيفتها الأساسية اللجوء والحماية في الحوض الشرقي، والعمل والسكن والخدمات في نواكشوط، والصيد والميناء وأنشطة الصيد والتعدين في داخلت نواذيبو.

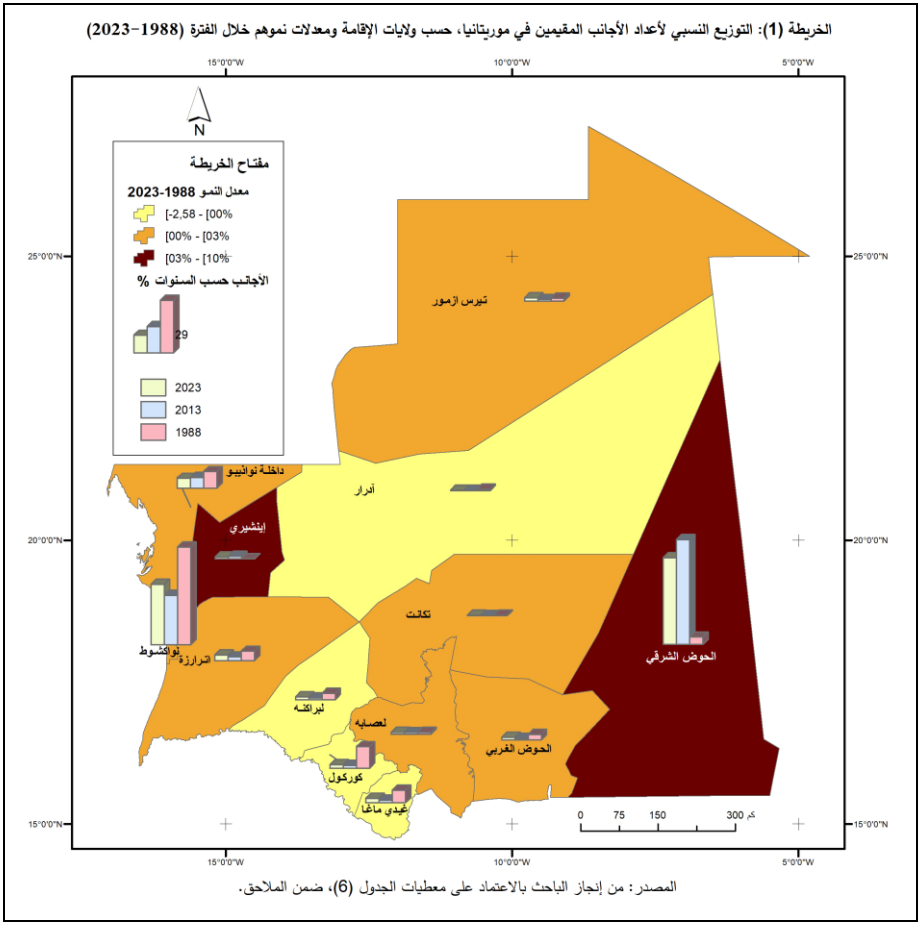


الشكل (3): الولايات الرئيسية لتركز الأجانب المقيمين في موريتانيا، سنة 2023

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (7)، ضمن الملاحق

ومن خلال قراءة طولية للخريطة المحلية لتوزيع المقيمين الأجانب في البلد، تظهر المعطيات تحولا جذريا في جغرافية السكان الأجانب. ففي سنة 1988 استأثرت مدينة نواكشوط بأكثر من نصفهم، بنسبة بلغت 53.14%، بينما لم تحظ ولاية الحوض الشرقي حينها سوى بنسبة 4.09%. ومع حلول سنة 2023 ارتفعت حصة الحوض الشرقي إلى 47.29%، مقابل 32.88% لنواكشوط، حيث سجلت ولاية الحوض الشرقي أسرع معدل نمو سنوي بلغ 10.09%، تليها ولايات كل من إينشيري بنسبة 8.89%، ثم تيرس ازمور وتكانت

الخريطة (1): التوزيع النسبي لأعداد الأجانب المقيمين في موريتانيا، حسب ولايات الإقامة ومعدلات نموهم خلال الفترة (1988-2023)



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (6)، ضمن الملاحق.

ولعصابة. في سجلت ولايات كوركول وآدرار وغيدي ماغا معدلات سالبة، ما يدل على تراجع أعداد الأجانب فيها مقارنة بسنة الأساس (الخريطة: 14).

وعلى الرغم من اتساع بعض الأقطاب الجديدة للمهاجرين والمقيمين الأجانب، فقد ظل التوزيع شديد التركيز؛ إذ استحوذ الحوض الشرقي ونواكشوط وداخلت نواذيبو مجتمعة على 85.47% من مجموع الأجانب سنة 2023.

وهكذا توضح الخريطة المحلية لتوزيع المهاجرين والمقيمين الأجانب في البلد، أن دينامية نمو السكان الأجانب لا تتطابق مع حجمهم الحالي في كل ولاية؛ فالحوض الشرقي مثلا يجمع بين أكبر عدد سنة 2023 وأعلى معدل نمو طويل الأمد، بينما سجلت ولاية إينشيري معدلا مرتفعا ناتجا جزئيا عن صغر قاعدتها العددية من الأجانب سنة 1988. وظل نموهم في ولاية نواكشوط موجبا، غير أنه بلغ 1.26% فقط، أي أقل من المعدل الوطني البالغ 2.66%، ما يعكس تراجعا نسيبا لنصيب العاصمة مقابل الصعود الاستثنائي للحوض الشرقي. كما تبرز تلك الخريطة تحولا جنوبيا وغربيا ضعيف النمو ومتراجع نسبيا، شمل ولايات كوركول وغيدي ماغا، إلى جانب آدرار في وسط الشمال البلاد .

وفي هذا السياق تتخذ الدينامية الاقتصادية معناها الكامل حين يتم تحليل الجغرافيا الحضرية للعمل المهاجر في البلد، فالعاصمة نواكشوط تتركز فيها التجارة والبناء والمطاعم والخدمات اليومية، بينما تمثل مدينة نواذيبو قطبا مركزيا للصيد والبناء والعمل في المرافئ، في حين تبرز مدينة الشامي كفضاء جديد يرتبط بالتنقيب الأهلي عن الذهب وما يتولد عنه من خدمات موازية.

ويكشف التركز الكبير للمقيمين الأجانب في نواكشوط أن الجاذبية الحضرية لا ترتبط بحجم سوق العمل فقط، بل بقدرة المدينة على الجمع بين وظيفة السكن والتجارة والخدمات وتوفر إمكانيات العمل المستقل؛ حيث كشفت نتائج المسح حول المهاجرين الاجاب في مدينة نواكشوط سنة 2019 عن أن مدينة نواكشوط ظلت الوجهة المقصودة عند المغادرة بالنسبة إلى 80% من المستجوبين، وأن 39% كانوا من الراغبين في البقاء، بينما اتجه معظم الراغبين في المغادرة نحو العودة إلى بلد المنشأ لا نحو بلدان أوروبا. وعن نسبة بلغت 94% مهاجرا نشاطا مارسو في أنشطة مدرة للدخل بعد وصولهم. وتوضح هذه النتائج التصور الذي يجعل العاصمة نواكشوط محطة عابرة بالنسبة إلى قسم كبير من المهاجرين

مقصدا اقتصاديا هام بحد ذاتها، وإن ظلت احتمالات العودة منها أو التوجه لمقصد آخر، مفتوحة.

4. من هجرة العمل إلى هجرة العبور والاستقرار النسبي

تشير الهجرة العابرة إلى تحركات المهاجرين الذين لا يعتبرون البلد الذي يمرون به وجهتهم النهائية، بل محطة مرحلية ضمن مسار هجرتهم الأوسع، وترتبط هذه الهجرة غالب بشبكات عابرة للحدود وباستراتيجيات فردية وجماعية تهدف إلى الوصول إلى وجهات نهائية بعيدة أبرزها أوروبا، وهو ما يجعل من بعض الدول، ومنها موريتانيا، فضاءات عبور ذات أهمية جيو-استراتيجية بارزة . غير أن هذا المفهوم يظل نسبيا؛ لأنه يبنى غالبا انطلاقا من الوجهة المفترضة للمهاجر، لا من واقعه في بلد إقامته الحالي "المؤقت". إذ قد يؤدي العمل أو إغلاق الطرق والمواصلات أو تكوين المهاجر لعلاقات أسرية واجتماعية إلى إطالة إقامته "المؤقتة" وإعادة صياغة مشروع الأصلي، فتظهر وضعية "ما بعد العبور"، حيث يتراجع احتمال انتقاله المباشر إلى الوجهة الأولى من دون أن يتحول المهاجر بالضرورة إلى مستقر نهائي .

ومن هذا المنطلق يشير الاستقرار النسبي في بلد المهجر إلى شكل من أشكال الإقامة التي تتجاوز العبور المؤقت دون أن تصل بالضرورة إلى الاندماج الكامل في بلد المهجر، حيين يبني المهاجر شكلا من أشكال التموقع داخل المجتمع المستقبل، من خلال العمل والسكن، والعلاقات الاجتماعية أو الأسرية، دون أن يتخلى المهاجر بالضرورة عن مشروع الانتقال إلى مقصده الأول أو العودة إلى بلده الأصلي، حيث يظل استقراره استقرارا نسبيا قابلا للمراجعة تبعا لتغير الظروف وفرص العمل والأوضاع القانونية وغيرها. ويسمح هذا المفهوم بقراءة استراتيجيات المهاجر العامل أو اللاجئ أو المقيم في موريتانيا، ولا سيما في مدنيتي نواكشوط ونواذيبو بعيدا عن التفريق الصارم بين "العابر" و"المستوطن" . كما استخدم أيضا لتفسير أوضاع المهاجرين في مدينتي نواكشوط ونواذيبو بعد تشديد مراقبة السلطات المسارات

البحرية للهجرة، وما تنتج عن ذلك من تداخل بين التعطل القسري والعمل، والتجذر المحلي لدى المهاجر.

وفي هذا الإطار تسمح المعطيات المجمعة من خلال تحليل سلسلة البيانات المعتمدة، بالإجابة عن السؤال الكبير لموضع هذا البحث، بنعم مشروطة. فمن جهة أولى لا يزال العبور حاضرا في بعض مسارات الهجرة والإقامة الأجنبية في البلد، ولاسيما في الجهات والولايات الساحلية، وخصوصا ولاية نواذيبو التي تصفها بعض الدراسات في هذا السياق، ب"مدينة-مرحلة أو مدينة-ارتداد" ضمن مسار المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا (Counilh Anne-Laure, 2014, pp :2-5). وهو ما يسمح فهم أعمق لكيفية تشكل قرارات البقاء أو العبور لدى المهاجر عبر تمثلات المهاجرين للمخاطر والفرص ومن خلال تجاربهم الميدانية داخل مجالات ونقاط العبور مثل تلك المدينة التي تتحول إلى "مدينة انتظار" حيث يعاد تشكيل مشاريع الهجرة تحت تأثير القيود الحدودية والسياسات الأوروبية تجاه الهجرة (Ba Oumar, et Choplin, Armelle, 2005, P :12). ومن جهة ثانية تظهر نتائج سلسلة البيانات المعتمدة، والتحقيقات الميدانية التي أجريت في البلد إلى أن نسبة مهمة من المهاجرين تبني أشكالا من البقاء الفعلي داخل موريتانيا، سواء عبر العمل أو اللجوء أو من خلال لم الشمل والسكن أو الاندماج في الشبكات الاجتماعية.

وتكشف القراءة المشتركة لسلسلة البيانات المعتمدة (الجداول:1-6) أن موريتانيا لم تعد فضاء استقدام عمل فقط ولا فضاء عبور فقط، بل أصبحت منظومة "هجروية" معقدة تتداخل فيها وظائف الاستقبال والعبور واللجوء والاستقرار، ويظهر ذلك في الارتفاع المطرد للمخزون الأجنبي وفي بنيته الديمغرافية الشابة وفي ارتفاع عدد الأسر والنساء؛ وكذلك في بروز أهمية الأقطاب الحضرية والحدودية والمنجمية في استقبال المهاجرين وإعادة توزيعهم داخل التراب الوطني (RIM; MID; PP :50-52; et 58-59). وتشترك موريتانيا مع المغرب في هذه الحالة، من حيث تزامن العبور والإقامة والعمل لدى المهاجرين والمقيمين الأجانب، لكن

تختلف موريتانيا عن المغرب في عوامل الجذب وموقعها الجغرافي من الوجهة الاوربية. حيث تتأثر وظيفة العبور في المغرب، بشكل مباشر بالقرب من الحدود الأوروبية وسياسات الرقابة الحدودية، بينما يرتبط استقرار المهاجرين في موريتانيا بدرجة أكبر بسوق العمل وباللجوء وبالروابط التاريخية للبلد مع بلدان غرب إفريقيا؛ ذ قد يحجب وصف الدولة ببلد العبور ما قد ينشأ داخلها من زواج وسكن وما ينسج من شبكات اجتماعية (Mohamed, Timéra , 2009, P: 177).

وتضيف تجربة المهاجرين في تونس بعدا آخر للمقارنة، فقد أظهرت الدراسات المبكرة حول الهجرة في تونس، صعوبة تحديد ما إذا كانت تونس تمثل فضاء انتظار أم وصول أم طرد وإبعاد للهاجرين، نتيجة ضعف اندماج المهاجرين الأفارقة في سوق العمل. حيث بينت نتائج بعض المسوح أن نية المغادرة لدى المهاجر في تونس لا ترتبط بالعبور وحده، بل بصعوبات الولوج إلى سوق العمل وشروط التشغيل والدراسة والأسرة والوثائق والاستقرار. ما يؤكد أن نية "البقاء" ليست صفة ثابتة للمهاجر الأجنبي في تونس (Hassen B · et Sylvie M, 2005, P: 149-150 ; et INS & ONM ; 2021, P : 70.).

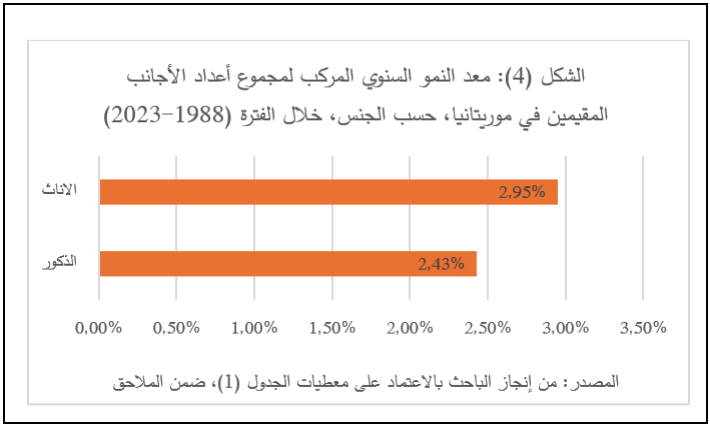
وفي هذ الإطار اعتمدنا ملامح التحول في البنية النوعية والعمرية للمقيمين الأجانب في موريتانيا، لاستنطاق غير مباشرة لنية الإقامة من عدمها لدى المهاجرين والمقيمين الأجانب في موريتانيا؛ وفي هذا الإطار عرفت تلك البنية تحولا واضحا من مخزون يغلب عليه الطابع الذكوري-الوظيفي إلى مخزون أكثر شبابا وأقل تباينا بين الجنسين، ففي سنة 1988 كان الذكور يمثلون 58,27% من مجموع الأجانب مقابل 53,85% سنة 2023، بينما أصبحت الفئات الشابة أكثر حضورا مع ارتفاع واضح لأعداد الأطفال واليافعين والأسر، ولا سيما اللاجئين منهم (RIM ; ONS ; 1988, p : 53 ; et ANSADE , 2024 ; P15-16). حيث تعكس تلك البنية العمرية مدى اتساع أعداد الفئات الصغيرة والوسطى في المجتمع الأجنبي المقيم على الرغم من استمرار غلبة المهاجرين في سن العمل، وهو الاتساع الذي يعكس انتقالا

تدريجيا وتحولا في خصائص تلك البنية وانفتاح المجتمع الأجنبي أكثر على الاندماج الأسري والاجتماعي في البلد.

ولئن كان ارتفاع أعداد النساء والأطفال لا يكفي بمفرده لتأكيد انتقال المجتمع الأجنبي في البلد إلى استقرار نهائي؛ فإنه يكتسب معنها كمؤشر ذا دلالة حينما تتم قراءته في ظل تحليل تطور الحالة الزواجية والسكنية ونية البقاء ونوع النشاط لدى المهاجر. فحين يقارن التوازن النوعي بارتفاع المتزوجين وتوسع أعداد الفئات العمرية الصغيرة وانتظام الإقامة والعمل يمكن اعتبار، التحول في البنية العمرية مؤشرا قويا على اتساع إعادة الإنتاج الاجتماعي والاستقرار في بلد الاستقبال.

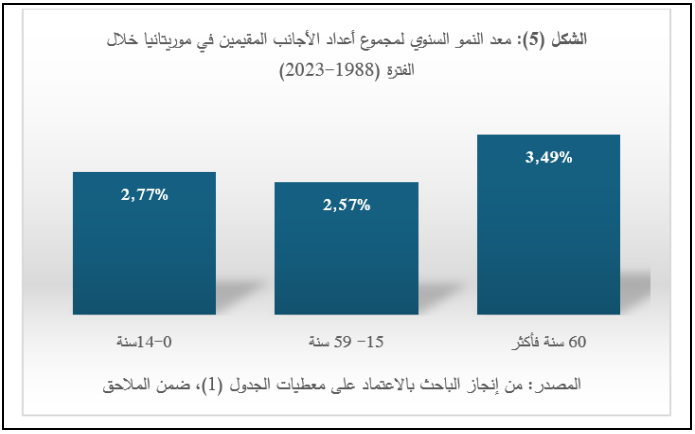
وفي هذا السياق تكشف نتائج تحليل سلسلة البيانات المدروسة، عن نمو متواصل في أعداد الأجانب من الجنسين غير أن وتيرة ذلك النمو كانت أسرع لدى الإناث؛ حيث بلغ معدلها السنوي 2.95%، مقابل 2.43% لدى الذكور. ونتيجة هذا التفاوت ارتفعت نسبة الإناث من 41.73% سنة 1988 إلى 46.15% سنة 2023، بزيادة بلغت 4.42 نقاط مئوية، في حين تراجعت نسبة الذكور بالنسبة نفسها. ولا يعكس هذا التحول زوال غلبة الذكور في مجتمع المقيمين الأجانب، والتي ظلت قائمة بنسبة 53.85% سنة 2023، وإنما يدل على تراجع حدتها وعلى انتقال المخزون الأجنبي نحو تركيب نوعي أكثر توازنا، حيث ظلت نسبة نمو الإناث أكثر ارتفاعا على امتداد سنوات الفترة المدروسة. حيث تعكس نسب النمو السنوي للمقيمين الأجانب على امتداد تلك الفترة، تقاربا تدرجيا لأعداد البنية النوعية؛ إذ تجاوز معدل نمو الإناث معدل الذكور بفارق 0.52 نقطة مئوية سنويا. وهو الفارق المتراكم الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الإناث بأكثر من أربع نقاط مئوية خلال تبك الفترة، ويمكن تفسير ذلك التحول عند ربطه بتطور البنية العمرية والحالة الأسرية، بصفته مؤشرا على اتساع الهجرة العائلية واللجوء ولم الشمل والإقامة لمدد أطول، وعلى التراجع النسبي للهجرة

الذكورية الوظيفية الخالصة لصالح مجتمع مهاجر أكثر توازنا نوعيا، وأقرب إلى منطق الأسرة والاستقرار النسبي (الشكل: 4).



وفي هذا السياق لا يعكس تطور البنية العمرية للمقيمين الأجانب، مسارا خطيا واضحا نحو ازدياد شباب المخزون الأجنبي، إذ ارتفعت حصة الأطفال من 30.81% سنة 1988 إلى 37.59% سنة 2013، قبل أن تنخفض إلى 31.90% سنة 2023. وتراجعت في المقابل حصة الفئة 15–59 سنة في سنة 2013 قبل أن تستعيد جزءا مهما من وزنها النسبي سنة 2023، حيث بلغت 63.64%. أما فئة المقيمين الأكبر سنا (60 سنة فأكثر) فقد سجلت أسرع معدل نمو سنوي بلغ 3.49%، وإن كان ذلك يعود جزئيا إلى صغر حجمها الابتدائي، كما ظلت حصتها محدودة عند 4.45%. وعلى مستوى الزيادة المطلقة لأعداد المقيمين الأجانب فقد استحوذت فئة 15–59 سنة على نحو 62.2% من صافي الزيادة المسجلة بين 1988 و2023، مقابل نسبة نمو بلغت 32.6% لفئة الأطفال ونسبة 5.2% لفئة كبار السن. ولذلك تظل الهجرة الوافدة والمقيمة مرتبطة أساسا بسن العمل مع حضور أسري واضح، وإن كان لا يسمح بما يكفي بوصف المخزون سنة 2023 بأنه أكثر شبابا بصورة مطلقة في

جميع مراحل تطوره السابقة (بيانات الجدول: 2، ضمن الملاحق). ولهذا يوضح الشكل التالي أن أعلى معدل نمو سنوي للمقيمين الأجانب كان لفئة 60 سنة فأكثر، بنسبة 3.49%، غير أن ذلك لا يعني كون تلك الفئة قادت الزيادة الديمغرافية لأن أعدادها ظلت محدودة. حيث جاءت معظم الزيادة المطلقة من الفئة 15–59 سنة، التي أضافت أكثر من 47 ألف شخص بين 1988 و2023، أي نحو 62.2% من مجموع الزيادة. وتؤكد نسب النمو السنوي لأعداد فئة الأطفال والتي بلغت 2.77%، على حضور أكبر للأسر واللاجئين القادمين بصحبة أبنائهم (الشكل: 5).



وهكذا يستنتج من تحليل سلسلة البيانات المعتمدة ونتائج المسوح حول الهجرة الدولية الى موريتانيا، أن منطق القدوم إلى موريتانيا لم يعد ينحصر في البحث عن العمل المباشر، بل بات يشمل اللجوء ولم الشمل والإقامة العائلية والبقاء لمدد أطول؛ في سياق يعزز سيادة منطق اللجوء وإعادة انتاج الاستقرار الأسري لدى الأجانب في البلد. حيث تؤكد المسوح الميدانية في كل من مدينة الشامي ومدينة نواكشوط أن نسبا معتبرة من المهاجرين صرحت بأن موريتانيا كانت وجهتهم النهائية منذ البداية، أو أنهم يعتزمون البقاء فيها، وهو ما يقوي فرضية التحول من "الهجرة العابرة" إلى "استقرار نسبي" انتقائي يختلف باختلاف الجنسية

المهاجرين والمقيمين الأجانب وكذلك باختلاف مدن الإقامة والوضعية القانونية والقطاع المهني للأجنبي (OIM, 2023, PP: 7 , 10,12 ; et OIM,2020, PP: 27-28).

ولتسليط الضور أكثر على هذا الاستنتاج، تظهر الحالة الاجتماعية للمقيمين الأجانب أن تركيب الأجانب المقيمين صارت أقل ارتباطا بالعبور الفردي وأكثر اقترابا من الاستقرار السكاني، إذ ترتفع حصة المتزوجين والعزاب معا، بينما يظل وزن المطلقين والأرامل محدودا نسبيا، وهذا ما يدعم فرضية أن جزءا مهما من حضور المخزون الأجنبي في البلد لم يعد مجرد حضور وظيفي عابر، بل صار يتخذ شكل إقامة أطول أمدا.

حيث تكشف البنية الزواجية عن تحول من هجرة يغلب عليها الحضور الذكوري المنفرد إلى مخزون أكثر اقترابا من منطق الاستقرار العائلي؛ فقد أظهر تحليل البيانات المتعلقة بالحالة الزواجية للمقيمين الأجانب أن النمو العددي شمل جميع الفئات، لكنه لم يفض إلى زيادة في الوزن النسبي للمتزوجين؛ فقد ارتفع عددهم من 20,192 إلى 47,328 شخصا، في حين تراجعت حصتهم من 52.09% إلى 48.50%. وفي المقابل، ارتفعت نسبة العزاب من 42.11% إلى 44.73%، وارتفعت حصتا المطلقين والأرامل، وإن ظلتا محدودتين. وهو ما يعني أن تزايد أعداد الأجانب المقيمين في البلد لا يختزل في نمط أسري واحد، بل يجمع بين المهاجرين العزاب في سن العمل والأسر المستقرة أو اللاجئة، وأشخاص مروا بتحولات أسرية داخل مسار هجرتهم. كما أن ارتفاع معدل نمو المطلقين إلى 4.04% لا يعني بالضرورة حدوث تحول اجتماعي عام، لأن فئتهم انطلقت من قاعدة عددية صغيرة. ومن هذا المنطلق ينبغي للوقوف بشكل عامق على هذا الاستنتاج تحليل الحالة الزواجية إلى جانب العمر والجنس ومدة الإقامة، بدل تقديمها منفردة دليلًا حاسمًا على الاستقرار الأسري (بيانات الجدول: 3، ضمن الملاحق).

وفي الأخير لا يمكن فصل تلك التحولات التي تشهدها موريتانيا في مجال الهجرة عن تطور السياسات الوطنية والدولية، حيث انتقلت الدولة ولاسيما خلال السنوات الأخيرة من منطق

التدبير الأمني المحدود إلى مقاربة أكثر شمولا تجمع بين التنظيم القانوني والتعاون الدولي وإدارة تدفقات اللاجئين، وضبط وتنظيم الحالة المدنية للمقيمين الأجانب، وخاصة في ظل الشراكات مع الاتحاد الأوروبي والضغوط الإقليمية المتزايدة (ج.إم. والاتحاد الأوروبي، 2024).

5. الخاتمة والاستنتاجات

لقد أظهرت المعالجة الطولية للمعطيات المعتمدة أن أعداد المهاجرين والمقيمين الأجانب في موريتانيا عرفت خلال الفترة 1977-2023 تحولا ثلاثي الأبعاد؛ فقد عرفت نموا عدديا قويا لكنه غير خطي، تأثر بالأزمات الإقليمية وبإعادة تشكيل المجال الحدودي وبأدوار الاقتصاد الحضري والمنجمي الساحلي؛ كما انتقلت البنية الداخلية للمخزون الأجنبي في البلد من هيمنة سنغالية-وظيفية إلى ثقل مالي-لجوئي-أكثر شبابية وأسرية؛ وأعادت تلك التحولات تشكيل الخارطة المجالية والجغرافيا الاقتصادية للمقيمين الأجانب في المثلث المجالي الحوض الشرقي-نواكشوط-داخلت نواذيبو، مع بروز مدينة الشامي كعقدة اقتصادية جديدة لدى المقيمين الأجانب. وقد كشف التحليل المتقاطع للبيانات المعتمدة عن أن النتائج المحورية الكبرى التي توصل إليها البحث تظل قائمة، ولا سيما النمو العددي للمخزون العددي للأجانب وصعود الجنسية المالية وتزايد حضور النساء والأسر في المجتمع الأجنبي في البلد، مع إعادة تمركز الهجرة في الحوض الشرقي ونواكشوط وداخلت نواذيبو.

وهي نتائج تؤكد مجتمعة أن موريتانيا لم تعد مجرد معبر "هجرويّ" نحو الخارج بل أصبحت بدرجة كبيرة مجالا فعليا للعمل والإقامة واللجوء والاستقرار النسبي؛ وإن كان هذا الاستقرار انتقائيا وغير مكتمل في معظم الأحيان، لارتباطه بطبيعة العمل غير المهيكل وبالتحولات الإقليمية وبالأوضاع القانونية للأجانب في البلد.، حيث أضحت مجالا هجرويا تتعايش فيه أنماط الاستقبال والعبور والبقاء وإعادة التوزع الداخلي للمهاجرين المقيمين. ومن هذا المنطلق تفرض هذه النتائج المزيد من الدراسة والتعزيز للمقاربة الإحصائية-

المجالية والمهنية للهجرة الدولية داخل موريتانيا وتوسيع سلاسل البيانات الإحصائية المعتمدة وتحسين تجانسها، للحصول على المزيد من الاستنتاجات والقراءات المعمقة لخصائص الهجرة الأجنبية الوافدة وربط تلك النتائج بالتخطيط السكاني والمجالي وسوق العمل والخدمات الأساسية في البلد، بدل حصرها الشائع في المقاربة الأمنية وحدها.

6. المصادر والمراجع

- إعلان الشراكة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، 2024.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية والاتحاد الأوروبي .(2024) .إعلان مشترك يؤسس لشراكة في مجال الهجرة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والاتحاد الأوروبي .نواكشوط، 7 مارس 2024؛ الوكالة الموريتانية للأنباء، مارس، 2024: https://www.ami.mr/archives/189465?utm
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، التعدادات العامة للسكان والمسكان، 1977-1988-2000-2023-2024.
- محمد الخشاني (2011)، الهجرة الدولية: الواقع والآفاق، بو ظبي : سلسلة محاضرات الإمارات (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي)، ط1.
- المنظمة الدولية للهجرة (2020)، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، نوفمبر 2019.
- الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي (2024)، "التعداد العام الخامس للسكان والمساكن: 2023 الموضوع 16، السكان الأجانب المقيمون في موريتانيا"، ص: 14-15.
- Anne-Laure Counilh (2014) Parcours, expériences, projets : Récits de vie de migrants ouest-africains à Nouadhibou (Mauritanie), Poitiers, Université de Poitiers, Soutenance de Thèse.
- Boubakri, H. et Mazzella, S. (2005). La Tunisie entre transit et immigration : politiques migratoires et conditions d'accueil des migrants africains à Tunis. Autrepart, 36 (4), 149-165.
- Castagnone, E. (2024). L'immigration de la main-d'œuvre en Mauritanie : Une évaluation de la demande et de l'offre et des processus de recrutement. Organisation internationale pour les migrations (OIM). Genève, Suisse.
- Choplin, A. (2010). "Quand la mer se ferme" Du transit au post-transit migratoire en Mauritanie. Hommes & Migrations, 1286-1287 (4), 74-85.
- CSRP/UICN ،Migrations contemporaines des pêcheurs.
- Di Bartolomeo, A., Fakhoury Muehlbacher, T., & Perrin, D. (2010). CARIM – Profil migra-toire: Mauritanie. Consortium pour la recherche appliquée sur les migrations internationales (CARIM), Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Institut universitaire européen, Flo-rence, Italie.

- INS & ONM. (2021). Enquête Nationale sur la Migration Internationale Tunisia-HIMS 2021: Rapport de l'enquête nationale sur la migra-tion internationale. Tunis: Institut National de la Statistique.
- OIM. (2019). MAURITANIE | Nouakchott – Cartographie et profils des migrants, Rapport 1. Displacement Tracking Matrix (DTM). Genève: Organisation internationale pour les migra-tions,
- OIM. (2020). MAURITANIE | Nouakchott – Cartographie et profils des migrants | Rapport 1. Displacement Tracking Matrix (DTM), Organisation internationale pour les migrations.
- OIM. (2023). Enquête sur la migration à Chami 2023. Enquête réalisée conjointement avec L' ANSADE. Nouakchott, Mauritanie : OIM.
- Oumar Ba, C. et Choplin, A. (2005). Tenter l'aventure par la Mauritanie : migrations transsahariennes et recompositions urbaines. Autrepart, 36 (4), 21-42.
- RIM ; ONS ; Résultats prioritaires du recensement de la population et de l'habitat 1988.
- RIM, Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation. (2010). Docu-ment de stratégie nationale pour une meilleure gestion de la migration. Nouakchott, Mauritanie. Document réalisé avec le concours de l'Union européenne.
- RIM, ONS, Recensement général de la population 1977. Données essentielles.
- RIM, ONS ,Résultats prioritaires du recensement de la population et de l'habitat 1988, V: I.
- Timéra, Mohamed. (2009). Aventuriers ou orphelins de la migration internationale Nouveaux et anciens migrants « subsahariens » au Maroc. Politique africaine, 115 (3), 175-195.
- Zekeria Ahmed-Salem (2011), Cadre sociopolitique de la Migration en Mauritanie: principales ten-dances et développements récents; Journal Article - Africa Ciel.

7. الملاحق

الجدول (1): التوزيع العددي والنسبي للأجانب المقيمين في موريتانيا حسب الجنس، ونسب النمو السنوية، خلال الفترة (1988-2023)

النوع	السنوات						معد النمو السنوي (1988-2023)
	1988		2013		2023		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الذكور	29307	58,27%	48435	54,63%	67819	53,85%	2,43%
الاناث	20990	41,73%	40226	45,37%	58121	46,15%	2,95%
المجموع	50297	100%	88661	100%	125940	100%	2,66%

Source: RGPH, 1988, 2013, 2023

الجدول (2): التوزيع العددي والنسبي للأجانب حسب الفئة العمرية، ونسب نموهم السنوية خلال الفترة (1988-2023)*

الفئات العمرية	السنوات												معدل النمو السنوي (2023-1988)
	1988						2013						2023						
	الذكور	%	الإناث	المجموع	%		الذكور	%	الإناث	المجموع	%		الذكور	%	الإناث	المجموع	%	
14-0 سنة	7733	26,50	7726	15459	36,81	30,81	17038	35,18	16286	33324	40,49	37,59	20609	30,39	19566	40175	33,66	31,90	%2,77
59-15 سنة	20582	70,52	12443	33025	59,28	65,82	29220	60,33	21854	51074	54,33	57,61	44227	65,22	35922	80149	61,80	63,64	%2,57
60 سنة فأكثر	869	2,98	821	1690	3,91	3,37	2175	4,49	2086	4261	5,19	4,81	2975	4,39	2635	5610	4,53	4,45	%3,49
المجموع	**29184**	**100**	**20990**	**50174**	**100**	**100**	**48433**	**100**	**40226**	**88659**	**100**	**100**	**67811**	**100**	**58123**	**125934**	**100**	**100**	**%2,66**

* قد تختلف مجاميع هذا الجدول عن المجاميع في الجداول الأخرى نتيجة الحالات غير المصرح بأعمارها لدى المستجوبين أو نتيجة فروق التقريب في قاعدة التعداد المعتمدة.

Source: RGPH, 1988, 2013, 2023

الجدول (3): توزيع السكان الأجانب حسب الحالة الاجتماعية، ونسب نموهم السنوية، خلال الفترة (1988-2023) (خاص بمن هم في سن 10 سنوات فأكثر)

الحالة الاجتماعية	السنوات						معدل النمو السنوي (2023-1988)
	1988		2013		2023		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
عزاب	16324	%42,11	غير متاح	%41,90	43645	%44,73	2,85%
متزوجون	20192	%52,09	غير متاح	%48,30	47328	%48,50	2,46%
مطلقون	1015	%2,62	غير متاح	%5,90	4056	%4,16	4,04%
أرامل	788	%2,03	غير متاح	%3,90	2556	%2,62	3,42%

غير مبين	446	%1,15	0	%0	0	%0,00	—
الاجمالي	38765	%100	غير متاح	%100	97585	%100	2,67%

Source: RGPH, 1988, 2013, 2023

الجدول (4): التوزيع العددي والنسبي للأجانب، حسب حالة النشاط ومعدلات النمو السنوي خلال الفترة (1988-2023)

حالة النشاط		السنوات						معدل النمو السنوي (1988-2023)
		1988 (10-60سنة)		2013 (10سنة فأكثر)		2023 (15-60سنة)		
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
نشطون	يشتغل	21210	%54,71	**54172**	%61,10	**71156**	%56,50	**%3.50%**
	عاطل عن العمل	3292	%8,49	**5142**	%5,80	**12468**	%9,90	**%3.91%**
	غير مبين	4	%0,01	**4699**	%5,30	-	-	-
	المجموع	**24506**	%100	**64013**	%100	**83624**	%100	**%3.6%**
غير نشطين (خارج قوى العمل)		**14259**	**%36,78**	**24648**	%27,80	**42316**	%33,60	%3,14
الإجمالي	-	38765	100%	88661	100%	125940	100%	**%3.42%**

Source: RGPH, 1977, 1988, 2013, 2023

الجدول (5): التوزيع العددي والنسبي للأجانب، حسب جنسياتهم ونسب نموهم السنوية خلال الفترة (1977-2023)

المجموع	1977		1988		2013		2023		معد النمو السنوي (1988-2023)
	المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الجزائر	-	-	1391	2,77	136	0,15	283	0,22	-4,45
المغرب	273	0,97	294	0,58	1217	1,37	1611	1,28	4,98
مالي	3461	12,29	6497	12,92	60605	68,36	83680	66,44	7,58
السينغال	17624	62,57	32729	65,07	17646	19,90	22907	18,19	-1,01
دول عربية أخرى	94	0,33	1516	3,01	1103	1,24	2279	1,81	1,17
دول إفريقية أخرى	1555	5,52	5692	11,32	6266	7,07	11660	9,26	2,07
أوروبا	3045	10,81	1452	2,89	703	0,79	600	0,48	-2,49
بقية دول العالم	2116	7,51	726	1,44	985	1,11	2920	2,32	4,06
مجموع الأجانب	28168	100	50297	100	88661	100	125940	100	2,66

% من إجمالي السكان	1366998	%2,06	1864226	%2,70	3626028	%2,45	4927539	%2,56	-0,15*

*هذا المعدل الأخير يخص الحصة النسبية من إجمالي عدد السكان، وليس العدد المطلق.

Source: RGPH, 1977, 1988, 2013, 2023

الجدول (6): التوزيع العددي والنسبي للأجانب، حسب ولايات الإقامة، ونسب نموهم السنوية خلال الفترة (1988-2023)

الولاية	1988		2013		2023		معدل النمو السنوي 1988-2023
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الحوض الشرقي	2059	4,09%	50719	57,13%	59555	47,29%	10,09%
الحوض الغربي	1495	2,97%	762	0,86%	1876	1,49%	0,65%
لعصابة	492	0,98%	833	0,94%	1256	1,00%	2,71%
كوركول	5857	11,64%	1276	1,44%	2347	1,86%	-2,58%
لبراكنه	1734	3,45%	833	0,94%	1828	1,45%	0,15%
اترارزه	2582	5,13%	1799	2,03%	3940	3,13%	1,21%
آدرار	397	0,79%	205	0,23%	230	0,18%	-1,55%
داخلت نواذيبو	4531	9,01%	5191	5,85%	6671	5,30%	1,11%
تكانت	147	0,29%	73	0,08%	385	0,31%	2,79%
غيدي ماغا	3440	6,84%	1283	1,45%	2963	2,35%	-0,43%
تيرس الزمور	776	1,54%	765	0,86%	2199	1,75%	3,02%
اينشيري	65	0,13%	1154	1,30%	1281	1,02%	8,89%
انواكشوط	26732	53,14%	23891	26,91%	41402	32,88%	1,26%
المجموع	50307	100%	88784	100%	125933	100%	2,66%

Source: RGPH, 1988, 2013, 2023